موازنة 2024:
الإضعاف المستمر للدولة وسْطَ تجاهل الإصلاحات

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

الغد
سياسات
مبادرة

كلنا إرادة
KULLUNA IRADA

ALDIC
THE LEBANESE ASSOCIATION FOR TAXPAYERS' RIGHTS

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية (1/7)

انتهت لجنة المال والموازنة في 15 كانون الثاني/يناير من وضع تعديلاتها على مشروع قانون موازنة 2024، الذي أرسل إلى البرلمان في 28 أيلول/سبتمبر الماضي، بعد أسبوعين من اعتماده في مجلس الوزراء في 12 أيلول/سبتمبر 2023[1]. وعقدت جلسة عامة للبرلمان في 24 كانون الثاني/يناير 2024 لإقرارها قبل نهاية كانون الثاني/يناير، وهذا ما يعرقل إمكانية اعتماد الموازنة بمرسوم[2]، كما كانت تمهد الحكومة.

إن قرار إقرار موازنة 2024 يأتي أولاً وقبل كلّ شيء مدفوعاً بضرورة توفير الغطاء القانوني للنفقات التي تتكبّدها الدولة، لا سيّما أن العمل بموجب القاعدة الاثني عشرية لأجل غير مُسمى - خلافاً لروح الدستور ونصّه - لم يعد مُمكناً بسبب الانهيار الكبير في قيمة الليرة اللبنانية.

بمعزل عن التعديلات التي أجرتها لجنة المال والموازنة – وبعضها جيّد وجدير بالتنويه والبناء عليه في المستقبل ولكن لا يزال هناك العديد من الإشارات الحمراء (مفصّلة أدناه) – تعكس موازنة 2024 استمرارية الضعف الهيكلي للدولة.

1 **يكرّس مشروع موازنة 2024 تقليص حجم الدولة.** مع تقليص الموازنة إلى 3.3 مليار دولار، وهو ما يساوي أقل من 20% من حجمها في العام 2019 (17 مليار دولار)، انخفض الإنفاق العام المُتاح عبر المؤسّسات العامة إلى حدود دنيا. يعد الانهيار المالي أكثر وضوحاً من الانهيار الاقتصادي الذي انكمش بنسبة 40% بين عامي 2019 و2023.

- **يقلّص مشروع الموازنة دور الدولة إلى حدٍ كبير على الرغم من الأزمة غير المسبوقة التي تمرّ بها البلاد.** ففي أوقات الأزمة يفترض أن يكون الاستثمار العام الهادف والموجّه (نحو البنية التحتية والحماية الاجتماعية وإصلاح الإدارة) السبيل الوحيد لتحفيز الاستثمارات الأساسية في القطاع الخاص وتعزيز النمو والتماسك الاجتماعي.
- **أعِدّت الموازنة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ولم تُجرَ أي تعديلات عليها من حينها للحظ التأثيرات الناجمة عن الحرب.** وهذا يؤكّد الانفصال العضوي لهذا الفعل المحاسبي عن الواقع، وعدم انعكاس السياسات العامّة المواكبة له في مشروع الموازنة من أجل معالجة التحدّيات التي تواجهها البلاد.
- **الجزء الأكبر من الإنفاق العام المرصود في الموازنة هو عبارة عن نفقات جارية (86%)، فيما تشكّل النفقات الاستثمارية نحو 9% فقط.** تمثّل أجور ورواتب موظّفي القطاع العام نصف نفقات الموازنة، وهي خضعت لمراجعتين في العامين الماضيين من أجل تكييفها مع التضخّم[3]. مع ذلك لم تجارِ التضخّم الحاصل، ولم تقرّ وفق آليّة تضمن حقوق الموظّفين، ولا تبعاً لمراجعة شاملة لمهامهم كجزء من إصلاح الإدارة العامّة يضمن تقديم الخدمات العامة الأساسية. إصلاح القطاع العام هو ضرورة لاستعادة الثقة بالحكومة. لن تتمكّن سوى إدارة رشيقة وفعالة وسليمة مالياً من تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات العامة واعتماد سياسات عامة مناسبة.

---

[1] أجرت وزارة المالية تعديلات على مسوّدة مشروع قانون الموازنة الذي أقرّته الحكومة، من دون موافقة السلطة التنفيذية. وتشمل هذه التغييرات مواداً من مشروع قانون موازنة 2023 الذي رفضت لجنة المال والموازنة مراجعته.

[2] قانوناً، لا يتوافق مشروع القانون المُقدّم إلى البرلمان مع المتطلّبات الدستورية (المادة 65) لأنه لم يحصل على موافقة ثلثيْ أعضاء الحكومة. وكان من الممكن أن تؤدّي هذه المخالفة إلى الطعن بالموازنة المقترحة أمام المجلس الدستوري و/أو عرقلة إقرارها بمرسوم إذا لم ينظر البرلمان في مشروع القانون ضمن الإطار الزمني المحدّد (المادة 86 من الدستور).
https://legal-agenda.com/ماذا-تعني-إحالة-موازنة-2024-في-موعدها-الدس/

[3] في المجمل، يحصل موظّفو القطاع العام على ما يعادل سبعة أضعاف الراتب الأساسي بالقيمة الاسمية. لقد منحوا راتباً إضافياً ضمن موازنة العام 2022 (المادة 111 من قانون الموازنة الصادر في 15/11/2022)، ومن ثمّ أربعة رواتب إضافية في نيسان/أبريل 2023 بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء قضى أيضاً بزيادة بدل النقل إلى 450 ألف ليرة مشروطاً بحضورهم 14 يوماً إلى الوظيفة. مع ذلك، لا تزال القيمة الحقيقية للأجور بالدولار أقل بكثير. على سبيل المثال، الشخص الذي كان يتقاضى 1.5 مليون ليرة لبنانية كان عملياً يكسب ما يعادل 1000 دولار. اليوم، ارتفع راتبه الأساسي إلى 10.5 مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل 118 دولاراً. وأكثر من ذلك، تقدّم هذه الزيادات على أنها مؤقّتة، فهي لا تحتسب كجزء من الراتب، وبالتالي لا تمنح أية حقوق للموظّفين لا سيما فيما يتعلق بمزايا نهاية الخدمة.

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 2/7

2 **الموازنة المُقترحة منفصلة عن أي خطّة للتعافي أو أي من الإصلاحات البنيوية** التي تمّ الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي في الاتفاقية المعقودة على مستوى الموظّفين في 7 نيسان/أبريل 2022، والتي لم يتم تنفيذ أي منها.

- **لا يعالج مشروع الموازنة عبء الديون المُتراكمة**، ولا يعد جزءاً من أي خطّة لإعادة هيكلة الدين العام، وكأنه لم يجرِ التخلّف عن دفع الديون في آذار/مارس 2020، أو أن الاقتصاد يمكن أن يتعافى من دون إعادة هيكلة هذه الديون.
- لا يتطرّق مشروع الموازنة إلى العملية المحاسبية الفاضحة التي قام بها مصرف لبنان، وأدّت إلى تحميل الخزينة العامة ديناً إضافياً بقيمة 58.75 مليار دولار[4] وهو عبء يجب إلغاؤه نهائياً.

3 **إن التوازن المُحقّق في المالية العامّة ليس أكثر من عملية تجميلية، فهو يعدّل النفقات لتتساوى مع الإيرادات الفعلية المُحصّلة، التي أعلن بداية أنها بلغت نحو 278 تريليون ليرة لبنانية، وفي كانون الثاني/يناير الحالي، أعادت وزارة المالية احتسابها وبلغت نحو 313 تريليون ليرة لبنانية (من 3.3 إلى 3.5 مليار دولار سنوياً). لكن النفقات المرصودة في الموازنة بقيمة 295 تريليون ليرة لبنانية (3.3 مليار دولار) لا تشمل جميع التزامات الدولة بما في ذلك المتأخرات.**

- يبدو من المستحيل حالياً تكوين صورة كاملة عن النفقات العامّة. يتم تمويل بعض الرواتب بشكل مباشر من جهات مانحة دولية، وخصوصاً رواتب الجيش وجزء من رواتب الطاقم التعليمي. وتحوّل الرواتب بالعملات الأجنبية مباشرة إلى حساباتهم، وأحياناً من دون المرور عبر المصرف المركزي. أيضاً، لا تتضمّن الموازنة المُقترحة بعض القروض الممنوحة للدولة اللبنانية، مثل قرض ESSN الذي حصلت عليه من البنك الدولي. عدا أن مخطّطات تمويل شراء الفيول لصالح مؤسّسة كهرباء لبنان تفتقد الشفافية بسبب القواعد المحاسبية التي ترعى عمل المؤسّسات العامة.
- **تهدف موازنة العام 2024 إلى أن تكون شبه متوازنة.** مع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت الإيرادات المتوقّعة ستكون كافية للتعويض عن استنفاد حقوق السحب الخاصة التي استخدمت في الأشهر السابقة لتمويل العديد من النفقات بالعملات الأجنبية، ومن ضمنها شراء الفيول لمؤسّسة كهرباء لبنان والأدوية، أو ما إذا كانت حقوق السحب الخاصة التي سيوزّعها صندوق النقد ستسمح باستمرار هذا النوع من التمويل من خارج الموازنة.
- منذ آب/أغسطس الماضي، **أعلن مصرف لبنان أنه لن يقوم بتمويل عجز الموازنة** عبر خلق النقد. وقدّر صندوق النقد الدولي العجز شبه المالي بنحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022[5]. وهذا يلغي نظرياً أي إمكانية لتمويل النفقات العامة في العام 2024 من خارج الضرائب، إذ أصبح الاقتراض مستحيلاً منذ التخلّف عن السداد في آذار/مارس 2020 في ظل غياب أي عملية لإعادة هيكلة الدين العام.

---

[4] في الربع الأول من العام 2023، قرّر مصرف لبنان احتساب جميع عمليّات شراء العملات الأجنبية التي تمّت لصالح الخزينة العامّة منذ العام 2007 وتبلغ قيمتها 16.5 مليار دولار أميركي، كديون بالعملات الأجنبية مستحقّة على الدولة اللبنانية للمصرف المركزي. وفي وقت لاحق من حزيران/يونيو 2023، أضاف مصرف لبنان بنداً جديداً على ميزانيّته تحت مسمى «إعادة التقييم» ضمن خانة الموجودات، وسجّل فيه ما يوازي 42.25 مليار دولار. تعبّر هذه «الموجودات» المبتكرة عن خسائر مصرف لبنان التي قرّر الحاكم السابق تحويلها إلى دين مستحق على الدولة اللبنانية لصالح المصرف المركزي. وعلى الرغم من انتهاء ولايته ونقل صلاحيات الحاكم إلى نائبه الأول، لا تزال هذه البنود مدرجة في ميزانية مصرف لبنان.

[5] في تقرير صدر في حزيران/يونيو 2023، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن عجز موازنة العام 2022 المُقدّر بـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي بناءً على حسابات وزارة المالية، قد يصل إلى 8.5% من الناتج المحلّي الإجمالي عند احتساب العمليات شبه المالية التي يقوم بها مصرف لبنان. تقديرات العام 2023 ليست متاحة بعد.

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 3/7

4 تعمل الموازنة على إدامة نظام ضريبي تراجعي، بينما يهدّد الاقتصاد النقدي المهيمن والحرب المستمرة فعالية تحصيل الإيرادات.

- لا يمكن أن تكون هناك سياسة اقتصادية مستدامة من دون زيادة الضرائب. لكن تحصيل الضرائب يعتمد على بناء الثقة بين دافعي الضرائب والفاعلين الاقتصاديين والدولة. لا تتناول موازنة العام 2024 أي شيء من هذا القبيل، لا بل تقوم بالعكس.
- لا يزال العبء الضريبي يقع بشكل غير متناسب على الفئات نفسها أي الأكثر فقراً والأكثر التزاماً بالقانون، في حين **تجري مكافأة الأثرياء وأصحاب الريوع من خلال المعاملة التفضيلية للثروة والإعفاءات و/أو التنزيلات على الضرائب العقارية والرأسمالية.**
- تأتي غالبية إيرادات الموازنة من الضرائب غير المباشرة سهلة التحصيل والتي تعتبر تنازلية (ضرائب الاستهلاك والرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة التي يتم تحصيلها غالباً عند نقطة دخول السلع، وكذلك من الرسوم على المعاملات الرسمية والخدمات التي يضطر إليها الناس) في حين جرى تخفيض ضرائب الدخل إلى أقل من 20% من الإيرادات.
- في حين أن الإعفاءات المنصوص عليها في المشروع (أنظر الإشارات الحمراء أدناه) تفيد بعض دافعي الضرائب الذين نجحوا بالضغط على لجنة المال والموازنة، لا تزال المُخصّصات الاجتماعية أقل من مستوياتها في العام 2019. ومع أن لجنة المال والموازنة رفعت الموارد المخصّصة للوزارات الخدماتية بنسبة 25% بالمقارنة مع مشروع القانون المقدّم من مجلس الوزراء لتصل إلى 747 مليون دولار، إلا أنها لا تشكل سوى 40% من مستواها قبل الأزمة في العام 2019. ونظراً إلى الارتفاع الكبير في عدد الأسر الضعيفة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل خمس سنوات، فإن الدولة تفتقر إلى القدرة المالية اللازمة لتوفير المخصصات والتقديمات الاجتماعية الكافية.

5 المساهمة الأساسية لهذه الموازنة تكمن بتخفيض التشوّهات المرتبطة بتعدّد أسعار الصرف من خلال الإشارة إلى سعر صرف واحد «يحدّده مصرف لبنان» عند تطبيق الضرائب والرسوم المقوّمة بالدولار.

إن تعديل قرار العام 2023 الذي حدّد سعر الصرف عند 15 ألف ليرة للدولار، سيؤدّي إلى الحدّ من التشوّهات الناجمة عن التفاوت بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف الرسمي المُحدّد مسبقاً، كما سيجنّب الخزينة العامة خسائر فادحة في الإيرادات الضريبية، قدّرها صندوق النقد الدولي بـ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، قبل التعديلات التي أدخلت في أيار/مايو 2023 وبدأت تؤتي ثمارها في العام الماضي.

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 4/7

في الخلاصة

لا يتناسب مشروع الموازنة في جوهره مع خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها البلاد، وتضاف إليها تأثيرات الحرب وتداعياتها. يعكس مشروع الموازنة الاستمرار في سياسة تأجيل التصدي للتحديات المتزايدة التي تؤدّي إلى انهيار البنى المؤسّسية الاجتماعية والتنافسية في البلاد، فضلاً عن استنزاف مخزون رأس المال والموارد البشرية، ورفض المضي بالاصلاحات الأساسية.

الرسم الأول:

تشكّل النفقات الجارية نحو 86% من مجمل نفقات الموازنة

	النسخة النهائية بمليارات الليرات	النسخة الأولى بمليارات الليرات	النسخة النهائية كنسبة من المجمل	النسخة الأولى كنسبة من المجمل
مجمل النفقات الجارية من دون خدمة الدين	254479	260538	86.2	88.3
خدمة الدين	14698	14698	5	5
النفقات الاستثمارية	25936	19877	8.8	6.7
مجمل نفقات الموازنة	295113	295113	100	100

الرسم الثاني:

تساهم الضرائب المباشرة بنحو خمس إيرادات الموازنة فيما كانت تشكّل ربعها في النسخة الأولى من مشروع الموازنة

تساهم الضرائب المباشرة بنحو ربع إيرادات مشروع الموازنة الأولي

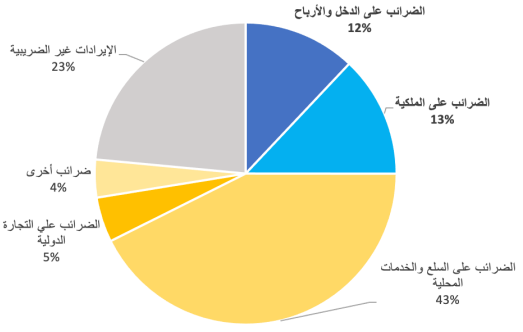

وباتت تساهم بنحو خمس الإيرادات في مشروع الموازنة المعدّل والنهائي

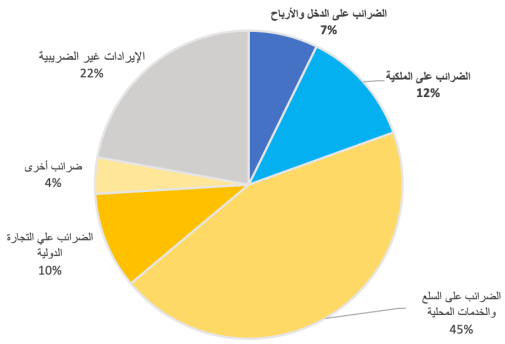

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 5/7

تعليقات على أهم مواد الموازنة

الإشارات الحمراء الرئيسية

إن التعديلات التي أدخلت على النسخة الأصلية للموازنة، خفّضت عدد المواد من 133 مادة إلى 95. إذ جرى إلغاء 46 مادة، وتعديل 73 أخرى، في مقابل إقرار 14 مادة كما هي، وإضافة ثماني مواد جديدة. إن المسودة التي أعدّتها لجنة المال والموازنة هي أقل خطورة وسوءاً من تلك التي قدّمتها الحكومة. ثمّة تعديلات إيجابية أضيفت إليها مثل إلغاء العديد من فرسان الموازنة، وتخفيض احتياطي الموازنة من $880 إلى $300 مليون دولار مما يخفف من التعسف في الانفاق العام من دون اي تخطيط مسبق ولا إذن البرلمان ، تعديل الشطور الضريبة بما يتلاءم أكثر مع سعر الصرف الحالي, وإلغاء بدل الخدمة السريعة الذي كاد أن يحوّل الخدمات العامّة إلى خدمات مدفوعة ويقوّض التعديلات الضريبية. أيضاً ألغيت مواد عدّة تقضي بفرض ضرائب جديدة من شأنها أن تخلق غموضاً وتناقضاً كبيراً مع القوانين الضريبية المعمول بها حالياً، مثل الضريبة الرقمية وضريبة جديدة تقتطعها البنوك والمؤسّسات المالية من حساب المودع المتوفى. كذلك حذفت مواد جدلية تسمح بدفع الضريبة مع خصم بنسبة 50% على «حسابات اللولار» (قبل 17/10/2019) وقوننة الهيركات والتعاميم غير القانونية لمصرف لبنان. مع ذلك، لا يزال هناك العديد من الإشارات الحمراء:

المادة 15 - تخفيض عتبة الضريبة على القيمة المضافة إلى نصف مستواها السابق

إن الحد الأدنى للدخل الذي يتوجّب على الشركة أو الفرد أن يدفعوا الضريبة على القيمة المضافة متى تم تجاوزه، تم تخفيضه بشكل ملحوظ عما كان عليه قبل الانهيار، من نحو 67 ألف دولار إلى 33 ألف فقط (أكثر من 3 مليارات ليرة لبنانية وفق سعر صرف 89,500 ليرة لبنانية للدولار). وعلى الرغم من أن العتبة المعدّلة هي أعلى من تلك المنصوص عنها في المسوّدة الأولى (2 مليار ليرة)، لا تزال المشكلات العملانية التي قد تترتب عنها مع الادارة الضريبية قائمة، وهو ما قد يفسح المجال أمام المزيد من التهرّب الضريبي وتغذية الاقتصاد النقدي. وفي المقابل، قد يؤثر تنفيذ هذا التدبير على تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 42 و105 سابقاً – إلغاء الملاحقة القانونية بحق المتهرّبين من دفع الضرائب على إيرادات رأس المال

إلغاء الجزء الثاني من المادة 42 المتعلّق بفرض ضرائب على إيرادات رأس المال المُحقق في الخارج والمادة 105 السابقة في النسخة الأولية للموازنة. وتهدف المادتان إلى تعديل المادة 64 من قانون الإجراءات الضريبية، وبالتالي السماح للإدارة الضريبية باتخاذ إجراءات قانونية متشددة ضد أي شخص لا يصرّح طوعاً عن الضرائب المتوجبة عليه ولا يدفعها وتصنيفه على أنه متهرب ضريبياً.

أكثر من ذلك، بعدما تراجعت الحكومة عن إعفاء إيرادات رأس المال المحققة في الخارج من الضريبة (المادة 26 من مشروع قانون موازنة 2023) وإعتمدت تسوية على الغرامات المترتبة، تجاهل مشروع الموازنة الحالي احتساب الضريبة المترتبة بالنسبة للسنوات السابقة للعام 2022 حيث تم إخضاع تلك الإيرادات في السنة المذكورة إلى موجب تسديد الضريبة بعملة الإيراد. وبالتالي، من المفترض أن تحتسب الإيرادات حتى نهاية العام 2021 على أساس سعر الصرف القديم (1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد).

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 6/7

المادتان 56 و57 – إعفاء ضريبي غير مبرّر على إعادة تقييم الأصول

تضمّنت مشاريع الموازنات السابقة مواداً تسمح للشركات بإعادة تقييم أصولها الثابتة في مقابل الاستفادة من تخفيضات وإعفاءات ضريبية كبيرة. وقد أثارت هذه المواد العديد من الاعتراضات مراراً وتكراراً. الآن، يعيد مشروع موازنة 2024 إحياء هذه المواد ويحوّلها إلى ممارسة منتظمة ودورية، عدا أنه يوسّع نطاقها بما يتجاوز الأصول الثابتة لتشمل العقارات والمخزون. وهذه هدية غير مبرّرة للشركات وليس لها مقابل.

المادة 59 - تأجير الممتلكات العامة من دون أي رقابة

تسمح هذه المادة بتأجير أملاك الدولة الخاصة لفترات تصل إلى 18 عاماً. في ظل غياب أي ضمانة أو إجراء رقابي على معدّلات الإيجار، تمهّد هذه المادة الطريق لاستغلال الأملاك العامة. وفي حين أن المادة تذكر ضرورة الامتثال لقانون الشراء العام، إلا أن هذا القانون لا يقدّم أي ضمانة جدّية في هذا الإطار. تعد هذه المادة مثالاً فاضحاً على «فرسان الموازنة» التي لا ينبغي تضمينها في الموازنة.

المادة 88 – إلغاء مبطّن لضريبة أرباح التفرغ عن العقارات

جرى تمرير هذه المادة في مشروع الموازنة، وهي تقلّل بشكل ملحوظ (من 15% إلى 1%) معدّل الضريبة على الأرباح الناجمة عن المبيعات العقارية من قبل الأفراد، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. أدخلت هذه الضريبة بموجب القانون رقم 64 في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017 وعدت من الإصلاحات الضريبية المهمة في حينها، كونها تعزّز العدالة الضريبية وتحارب مخطّطات التهرّب الضريبي الذي يحرم الخزينة من موارد هامة.

المادتان 89 و90 - تشجيع التهرّب الضريبي من خلال تخفيف الغرامات

بموجب المادة 89 من مشروع قانون الموازنة، يتم تطبيق تسوية تعادل نسبة 50% على غرامات التحقق والتحصيل المتوجبة والناجمة من عدم تسديد ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، والتي تم الاعتراض عليها أمام لجنة الاعتراضات ولم يبت بها بتاريخ صدور هذا القانون. إن تمرير هذه المادة يتعارض بشكل جوهري مع قرار المجلس الدستوري رقم 2/2018 المتعلق بقانون موازنة 2018، والذي أبطل بنداً مماثلاً بسبب انتهاكه مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية. إن الاستمرار في محاولة تمرير مواد مماثلة والتعبير صراحة عن نية القيام بارتكابات مشابهة هو أمر مثير للقلق، ولا سيما في الظروف الراهنة وضرورة رفد الخزينة بإيرادات إضافية.

يدسّ نص المادة 90 في كل موازنة تقريباً، وهي تقضي بتخفيض، وأحياناً إلغاء، الغرامات والعقوبات المترتبة عن عدم دفع الضرائب والرسوم. تبعث هذه المادة إشارات سيئة للغاية فهي تضرب مبدأ العدالة والمواطنية والإلتزام الضريبي وتشجّع على التهرب الضريبي، فهي عدا أنها تعفي المتهرّبين من دفع الضريبة من الغرامات المترتبة عليهم، أيضاً تدفع الملتزمين منهم إلى التوقف عن الامتثال طالما أن قوانين الموازنات ستعفيهم من أي غرامة.

موازنة تظهر ضعف الدولة اللبنانية 7/7

المادة 93 - تسوية غير مبرّرة في احتساب تعويض نهاية الخدمة

في انتظار إصلاح شامل - وهو أمر غير مضمون بالأساس – ينص مشروع الموازنة على احتساب مبلغ تعويض نهاية الخدمة في القطاع الخاص على أساس 15,000 ليرة لبنانية للدولار الواحد بالنسبة للأجور المستوفاة بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2023. يتم تسويق هذه الأحكام على أنها زيادة بمعدّل 10 مرات في التعويض (من 1,500 إلى 15,000) في حين أنه يتم عملياً تقليله بمعدّل 6 مرّات. من هنا، لا يوجد أي مبرر لتسوية مماثلة في أحد أهم صناديق الضمان الاجتماعي. كما لا يجب تضمين تسوية كهذه ضمن الموازنة، فهي مثال صارخ على «فرسان الموازنة».

المادتان 96-95: انتهاكات دستورية

على الرغم من التقيّد بالمهل القانونية والدستورية المنصوص عليها في المادة 18 من قانون المحاسبة العمومية و83 من الدستور، فان بعض المخالفات الدستورية ما زالت قائمة.

- إن مشروع قانون الموازنة الذي أحيل من الحكومة إلى مجلس النواب ليس نفسه الذي صوّت عليه مجلس الوزراء في 9/12/2023. أجرت وزارة المالية تعديلات جوهرية على النسخة التي تم التصويت عليها في مجلس الوزراء، وكذلك دمجت العديد من مواد مشروع موازنة 2023 ضمن المشروع الحالي.
- تغفل الموازنة قانون قطع الحساب لعام 2022 وفقاً للمادة 87 من الدستور، علماً أنه لم يتم اعتماد موازنة في العام 2023.
- قامت لجنة المال والموازنة، مرة جديدة، بتأجيل إقرار الحسابات العامة المدققة للأعوام المُمتدة بين 1993 و2022.
- تتضمن الموازنة العديد من المواد (56 – 57 – 72 – 88 - 91) التي تسري على فترة تتجاوز السنة الواحدة، وهو ما ينتهك مبدأ سنوية الموازنة المنصوص عليه في المادة 83 من الدستور. على سبيل المثال، تتضمّن بعض المواد آثار قانونية وإعفاءات تمتد حتى نهاية العام 2026.

موازنة 2024:
الإضعاف المستمر للدولة وِسْطَ تجاهل الإصلاحات

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

الغد
سياسات
مبادرة

كلنا إرادة
KULLUNA IRADA

ALDIC
THE LEBANESE ASSOCIATION FOR TAXPAYERS' RIGHTS